

الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية

دراسة في ظل بعض التجارب العربية

The Popular Movement In The Arab Region And The Question Of
Democracy A Study Under Some Arab Experiences

تاريخ القبول: 2019/12/19

تاريخ الإرسال: 2019/10/15

يراعي متغيرات البيئة العربية وخصوصيتها الحضارية، استنادا لإطار منهجي وصفي وتأسيسا على التحليل المقارن في مواطن معينة من الدراسة، والتي توصلت إلى أن الحراك الشعبي في المنطقة العربية يؤسس لمرحلة جديدة من تاريخها، بمضامين تطمح لإقامة نظام ديمقراطي يرتكز على استرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم، وعلى حكم العدالة والقانون والمساواة في الحقوق.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي؛ الاستثناء العربي؛ عودة السلطوية؛ النظام الديمقراطي.

Abstract:

The study aims to find out what the Arab countries witnessed from the popular movement since 2011 and the results, has refuted the dogma of the Arab exception through the democratic transition, and how its repercussions which were violent in some cases (Libya and Syria) are clear evidence of the regression of the Authoritarianism again. but with its renewed waves since 2016 (from the country-side movement in Morocco), through the

عزوز غربي (*)

جامعة المسيلة - الجزائر

azzouzgherbi@yahoo.com

ملخص:

تستهدف الدراسة الوقوف على ما شهدته الدول العربية من حراك شعبي منذ 2011، وما أفرزه من نتائج فندت مقولة الاستثناء العربي في الانتقال الديمقراطي، وكيف أن ارتداداته التي كانت عنيفة في بعض الحالات (ليبيا وسوريا)، هي دليل واضح على استمرار الأنظمة السلطوية. لكن مع تجدد موجاته منذ 2016 (ابتداء من حراك الريف بالمغرب)، مروراً باحتجاجات السودان (2018) وصولاً إلى الحراك الشعبي في الجزائر (2019)، تبين أن المجتمعات العربية لاتزال تتوق إلى إقامة نظام أكثر عدالة وديمقراطية.

وذلك ما يقود إلى التساؤل حول ما عكسته الدينامية الاحتجاجية المتجددة من وعي سياسي بضرورة قيام نظام ديمقراطي

(*) - المؤلف المُراسل.

descriptive and comparative analysis in the subject of the study, It concluded that the popular movement in the Arab region establishes a new stage in its history with contents that aspires to establish democracy based on restoring the lost trust between the governing and the governed, and on the rule of justice, law and equal rights

Keywords: popular movement; Arab exception; return of authoritarian; democratic system.

Sudan protests (2018), to the popular movement in Algeria (2019), it manifested that Arab societies are still hoping to establish more just and democratic systems.

this leads to the question of what the renewed protest dynamic reflected in the political awareness of the necessity of establishing a democratic system that takes into account the changes of the Arab environment and its cultural specificity. based on a methodological framework

مقدمة:

على مدى سنوات ما بعد الاستعمار بالكامل، فشلت الدول العربية فشلاً ذريعاً في إنتاج نظام حكم يتسم بالكفاءة، ناهيك عن تكريس الديمقراطية. والآن وبعد نصف قرن من سيطرة نظم سياسية أقرب إلى السلطوية وحكم الحزب الواحد وشخصنة السلطة والإشادة بالنظام الأبوي، يسعى العديد من العرب مرة أخرى إلى إيجاد "طريق ثالث"؛ مسار نحو شكل جدير بالثقة من الديمقراطية التمثيلية⁽¹⁾، عكسته تحركات الشارع العربي في ما عرف منذ 2011 بالحراك العربي الذي بدى للكثير من المهتمين فرصة جديدة للتجديد السياسي، حيث كان المطلب الديمقراطي، هو العنصر الجامع والمشارك الذي رابطت من أجله الجماهير في الميادين وهتفت في ظله وتحت لافتته لإسقاط الاستبداد وقطع دابر الفساد.

حراك استطاعت على إثره تونس التحرر من إرث نظام بن علي، وتمكنت مصر من إزاحة نظام حسني مبارك، وسارعت على وقعه دول أخرى إلى تبني مدخل الإصلاح السياسي والدمقرطة (الجزائر والمغرب والأردن). وهو ما خلق الأمل في إمكانية حصول تغيير سياسي فيها في المدى المنظور، تبتعد من خلاله عن وضع "الستاتيكو" القائم، وتتحرك باتجاه الديمقراطية⁽²⁾.

لكن مع ما شهده الحراك من انتكاسة فيما بعد، عكسته أحداث كثيرة (ليبيا، سوريا، اليمن، مصر)، جعلت بعض المتبعين له، يتوقعون فشل الحراك في



إدراك مبتغياته الأصلية، والنظر برؤية وشك لما حدث في المنطقة العربية، ولسان حال الغرب يقول "هل يصلح أولئك الذين يعيشون في الجنوب للديمقراطية أصلاً"، "إنها تجربة أخفقت منذ فترة طويلة"، "وأن العرب تعوزهم الخبرة فيما يتعلق بالديمقراطية"⁽³⁾.

وعليه تنطلق إشكالية الدراسة مما أكدته الكثير من المعطيات من أن الحراك الذي عرفته الكثير من الدول العربية ابتداءً من 2011 ورفعت جماهيره المطلب الديمقراطي عالياً قد أخفق، وأن الآمال المعقودة على القطع مع عقود صادرت خلالها الأنظمة القائمة كل مسالك السلطة والثروة قد تبخرت، حتى باتت الديمقراطية مستعصية في معظم الدول العربية على المديين المتوسط والبعيد.

الا أن الدينامية الاحتجاجية لما بعد الحراك الشعبي والذي انطلق منذ 2016 من المغرب مروراً بالسودان إلى الجزائر والأردن وصولاً إلى مصر، عكست توقع العرب للعيش في ظل نظام أكثر عدالة وديمقراطية. وهو ما يقود إلى طرح التساؤل التالي: هل يمكن اعتبار هذه الدينامية الاحتجاجية رد فعل على السلطوية والتوق نحو بناء نموذج ديمقراطي يتماشى مع متغيرات البيئة العربية وخصوصيتها الحضارية؟ ويندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي اسباب اندلاع الحراك الشعبي؟ وما هي أسباب استمراره بالزخم نفسه الذي بدأ فيه؟

- هل عكست افرازاته إعادة تدوير السلطوية، أم توقا عاما لإقامة الديمقراطية؟ وتحاول الدراسة الإجابة عن هذه الإشكالية بالاستناد إلى الفرضية التالية: أن هناك علاقة ترابط ما بين الدينامية الاحتجاجية المتجددة، واقتلاع السلطوية وبناء الديمقراطية.

واستناداً إلى ذلك فإن الدراسة تهدف للوقوف على مخرجات الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية منذ 2011، وكيف أن انتكاسته في بعض الحالات أدى إلى عودة السلطوية، إلى أن تجددت موجاته منذ 2016 بداية من المغرب، مروراً بالسودان (2018)، وصولاً إلى الجزائر (2019). وكيف عكست هذه الدينامية الاحتجاجية

وعيا سياسيا جديدا وثقافة سياسية جديدة ترفض النزعة السلطوية وتحاول التأسيس لديمقراطية تراعي خصوصية المجال السياسي العربي.

وبرغم الإرباك الفكري الذي أحدثه الحراك العربي منذ اندلاعه في 2011 وتجدد موجاته منذ 2016، إلا أن ذلك لا يعني غياب محاولات تفسير هذه الظاهرة، حيث توجد عدة مقاربات نظرية حاولت الاقتراب من الظاهرة والتعامل معها وفق محددات معينة قصد فهم وتفسير واستشراف ما حدث، وبناء أطر معرفية قادرة على التعااطي مع الواقع العربي السياسي الجديد.

وعلى تعدد المقاربات التي حاولت التأسيس للظاهرة سوف نركز الدراسة على:⁽⁴⁾

- **مقاربة الفاعلين الجدد:** التي تركز على هوية وفواعل الحراك العربي، خاصة وأن تلك الحركات الاحتجاجية نبعت من الشباب الذي لعب دورا في تأجيحها، نظراً للطبيعة الفتية للمجتمعات العربية وبروز الشباب كفاعلين جدد.

- **مقاربة الانجازات والتحديات:** وتركز على ما حققه الحراك منذ اندلاعه في 2011 من انجازات تغيير سياسي إيجابي في المنطقة سواء ما تعلق بإسقاط نظم سلطوية عاتية (مصر وتونس)، أو إرباك أخرى التي سارعت إلى إجراء تعديلات دستورية مهمة (الأردن والمغرب)، والتحديات التي تواجه الحراك والتي عكستها الدينامية الاحتجاجية المتجددة منذ 2016، وأنبأت عدم قدرة هذه الدول على إنتاج نظام ديمقراطي يراعي خصوصية المنطقة.

- **مقاربة السيناريوهات والاحتمالات:** التي تركز على ما سوف يؤول إليه الحراك العربي، وبناء سيناريوهات للمشهد السياسي في المنطقة، يتمحور أولها امتداد الحراك وانتشاره إلى دول عربية أخرى، وحتى تجدد موجاته في الدول التي شهدت حراكا من قبل وهو إيذان بنهاية السلطوية وقيام نظام ديمقراطي يراعي معطيات البيئة العربية، ويركز ثانيها على انتكاس الحراك الشعبي وعودة السلطوية.

ولقد استعانت الدراسة في محاولتها سبر أغوار ما عرفته الدول العربية من حراك شعبي منذ 2011، وتجده في شكل موجات منذ 2016، المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليل أسبابها والوقوف على أهم مخرجاتها، وبما أن مجال الدراسة يتمحور حول الدول العربية التي عرفت انتفاضات شعبية، فإن



اشتركتها في مجموعة من المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية، سوف يُساهم ضمناً في إقامة مقارنة حول أسباب الدينامية الاحتجاجية وما أسفر عليه تجدد الحراك الشعبي فيما يتعلق بإقامة نظام أكثر عدالة وديمقراطية.

وسيتم استعراض الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: قراءة في أسباب اندلاع الحراك الشعبي وأسباب استمراره .

- المحور الثاني: ما بعد الحراك العربي: إعادة تدوير السلطوية أم بحث عن الديمقراطية.

المحور الأول: قراءة في أسباب اندلاع الحراك الشعبي وأسباب استمراره

تُحليلنا قراءة مشهد تجدد الحراك في بعض الدول العربية منذ 2016 واستمراره في بعض الحالات لعدة شهور الوقوف على أسباب الاندلاع والاستمرار بالزخم نفسه الذي ظهر به منذ اليوم الأول وان كان ذلك نسبياً وبحسب كل حالة.

أولاً- قراءة في مسببات الحراك الشعبي:

إن حقيقة ان الحراك الشعبي لم يظهر فجأة وإنما كان نتيجة احتقان الوضع الاجتماعي والسياسي في كل بلد، لا يمكنها أبداً نفي وجود أسباب قد تكون مشتركة وان اختلفت بنسب معينة حسب طبيعة النظام الحاكم، وأهمها:

1- تبخيس العمل السياسي وزرع ثقافة عدم الثقة في الفعل السياسي: حرصت السلطة القائمة على إفراغ المؤسسات من أي محتوى يعطيها مصداقية لدى المواطنين. لتتحول بذلك إلى مجرد هياكل تؤثث المشهد العام من دون أن يكون لها أي تأثير حقيقي فيه. وقد ساهمت بعض وسائل الإعلام المدعومة أو المحمية في ذلك، وبدل ان تقوم بتغطية الأحداث أصبح الهدف هو التغطية عليها.

وتسعى محاولات التبخيس بالأساس إلى عزل الفاعل السياسي والمؤسسات السياسية المنتخبة عن حاضنتها الشعبية، ومن ثم إضعافها، حيث يرى الكثير من المختصين أن العمل على إضعاف العمل السياسي وكذا المؤسسات السياسية لن يكون إلا في خدمة قوى التحكم والفئات التي تريد خلق منافذ للتدبير غير الآليات الديمقراطية المتعارف عليها، وعلى الخصوص عبر صناديق الاقتراع⁽⁵⁾.



ومن شأن التقليل من قيمة الفعل السياسي أن ينعكس سلبا على مستوى ثقة الجماهير فيه وفي المؤسسات السياسية القائمة. فيستقيل الأفراد عن ممارسة السياسة وعن الإنخراط في الأحزاب، ما يقلل من مصداقيتها ويعرض التوجه السياسي والحزبي للضعف والهشاشة.

2- التحكم في الأحزاب: يجد مفهوم التحكم في العمل الحزبي جذوره في ماضي السلطة في تعاملها مع الأحزاب؛ فمنذ استعادة البلاد العربية استقلالها وشروعها في بناء نظمها السياسية، تراوحت سياستها ما بين حظر الفكرة الحزبية بشكل مطلق (ليبيا، تونس، الجزائر) أو الترخيص لها ضمن شروط تقييدية أفرغتها من كل مضمون على صعيد الممارسة (المغرب).

وحتى بالنسبة للدول العربية التي أخذت بالتعددية وهي قليلة فقد تعذر عليها الانتقال إلى تعددية سياسية حاضنة لمبادئ المشاركة التنافسية والتمايز الفكري والأيدولوجي والتداول السلمي والمنتظم على السلطة، حيث استطاعت السلطة التحكم فيها وبالقانون، وحوّلتها إلى مجرد قوى مساندة وتأييد لسياسات النظام الحاكم.

وقد ساهم الحرمان الطويل للأحزاب من أي شكل من أشكال المشاركة في التشكيك في أيديولوجياتها، الأمر الذي دفعها لانتهاز كل الفرص المتاحة حتى تلتحق بالمشاركة مع السلطة الحاكمة، وتؤدي دورا يُرسم لها ولا تستطيع أن ترسمه. وفي مقابل ذلك ظهرت حركات وتنظيمات استطاعت أن تجذب الكثيرين على حساب قوى وأحزاب وتنظيمات تقليدية، وان تشعل الحراك الشعبي في العديد من الدول العربية.

3- نهاية زمن المهادنة المجتمعية واستحضار منطق الشرعية: كثيرا ما انتهجت معظم النظم العربية الحاكمة سياسة المهادنة المجتمعية، فعلى مدى سنوات وما شهدته المجتمعات العربية، من احتجاجات بسبب احتقان الوضع الاقتصادي، كانت الآلية الوحيدة للتعامل معها من طرف السلطة الحاكمة هو اعتمادها منطق الانحناء الإيجابي للمطالب الشعبية ثم العودة إلى سابق عهدها، وقد ساعدها في ذلك اعتمادها على مصادر ريعية كان من أهمها النفط والغاز الطبيعي. وحتى الأقطار غير المنتجة



للنفط فقد اعتمدت هي الأخرى على المصدر الريعي في شكل تحويل مدخرات مواطنيها العاملين في الدول الغنية بالنفط.

وقد ساهم هذا المصدر الريعي في تأجيل الاحتجاجات الشعبية، وأعطى الأنظمة والحكومات فسحة من الوقت امتدت لعقود طويلة في بعض الأحيان، صاحبه افتقار عميق لمعايير الديمقراطية ولتمكين الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية. لكن مع تخلخل الوضع الاقتصادي وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي (بطالة، أجور، صحة، سكن...)، شعر الشعب بالعجز عن العيش، "بالموت"، ما ساهم في كسر السكون والسلبية، وأسس للتمرد على الوضع القائم..

فتحرك "غير السياسي" (الشعب) محاولا القيام بالفعل السياسي الأهم وهو إسقاط السلطة / النظام الحاكم، لأنه وصل إلى لحظة أحسن فيها أنه لم يعد قادراً على تحمل الوضع الذي هو فيه، الأمر الذي دفعه إلى التمرد الهائل ضد السلطة التي خافها طويلاً، والذي يعتبر أنها السبب في كل الظروف السيئة التي عاشها. انعكس ذلك في الحراك الشعبي الذي شهدته دول عربية كثيرة، ليس من أجل "العيش"، بل من أجل العيش الذي يفرض إسقاط النظم والتأسيس لبدل جديد.⁽⁶⁾

وعلى اختلاف النظم السياسية العربية في كيفية تعاطيها مع الحركات الاحتجاجية، ما بين سياسة الانحناء الإيجابي للمطالب الشعبية (الجزائر) أو اعتماد نسق المهادنة المجتمعية، واعتماد المقاربة الأمنية (المغرب)، نجد أن ما ميز التاريخ الطويل للتعاطي السياسي والاستراتيجي مع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في بعض الدول التي شهدت عودة الحراك كالمغرب مثلاً هو استحضار منطلق الشرعية والمشروعية الدينية - على غرار نمط الهيمنة التقليدية الذي يميز الدول المزوجة بين السلط الدينية والسلط الدنيوية ضمن نسق الحكم السياسي (بلغة ماكس فيبر) - من أجل تدبير المرحلة والخروج بأقل الخسائر (سواء الاجتماعية أو السياسية).

فمنذ تعاطي النظام مع حركة 20 فبراير، نجد حضوراً قوياً لمفهوم "الفتنة" (بمحولته الإسلامية) ضمن بيئة الخطابات السياسية لمختلف الفاعلين في المشهد السياسي المغربي، والذي يترجم "مفارقة ابستمولوجية" في التعاطي مع "المرحلة

الانتقالية: "حشد كافة الجهود الممكنة لتغيير أو تحول من نوع ما كي لا يحدث التغيير الاجتماعي أو السياسي (النسق السياسي المغربي يتغير كي لا تحدث التغيير).⁽⁷⁾ ونفس المنطق اعتمد تقريبا في مواجهة الحركات الاحتجاجية والمظاهرات التي عرفتها الجزائر، حيث سارعت السلطة التي تركز منذ الاستقلال على مفهوم الشرعية الثورية والتاريخية للاستمرار في الحكم إلى استخدام فزاعة الإرهاب وسعت إلى استغلال حالة الخوف لدى المواطنين من العشرية السوداء، كي تعمم مقولة أن لا بديل عنها سوى الفوضى وانعدام الأمن.

ولأن السلطة/ النظام الحاكم اعتادت على إتباع سياسة الانحناء الإيجابي للمطالب الشعبية ثم العودة إلى سابق عهدها مرة أخرى.⁽⁸⁾ في تعاملها مع آلاف الحركات الاحتجاجية سنوياً لمطالب سوسيو-اقتصادية شهدتها المجتمع الجزائري، لم تنتبه إلى أن عهد الإذعان قد انتهى وأن التغييرات السياسية تأتي فجأة والمجتمعات تتطور من الداخل، وهو ما عكسه الحراك الشعبي الكبير الذي عرفته البلاد منذ 22 من فيفري/ فبراير 2019.

4- اختلال الوضع الاقتصادي وانعكاسه على الجانب الاجتماعي: إذا سلمنا بأهمية ما سبق تناوله من أسباب تجدد الحراك الشعبي في المنطقة العربية، فإن ذلك لا ينفي حقيقة مهمة وهي ضرورة قراءة هذا الحراك في ضوء مطالب اقتصادية واجتماعية ملحة من أجل تغييرات بنيوية، تتعدى الأشكال السائدة للاقتصاد والتنمية وتقدم نقدا لبنية المجتمع وطبيعته الطبقية.⁽⁹⁾

ولأن حسب الكثير من الباحثين لا يمكن الجزم بتشابه الأسباب كليا التي كانت وراء اندلاع التظاهرات خاصة ما تعلق منها بالأسباب السوسيو اقتصادية⁽¹⁰⁾ كدافع للحراك في كل الدول العربية، ارتأت الدراسة التركيز هنا على متغير مدى رسوخ دولة القانون في المجال الاقتصادي كسبب لاندلاع الحراك الشعبي، ومن ثم استحضار مفهوم العدالة الاجتماعية باعتباره من المفاهيم المحورية في تعريف التنمية بطريقة موسعة كما جاء بها أمارتيا كومار سن في كتابه التنمية حرة⁽¹¹⁾، وكثيرا ما تغنت به الخطابات السياسية للسلطة العربية بعيدا عن أي تطبيق على أرض الواقع.



وقد انطلقت الدراسة من رسالة محورية لكتاب صدر حديثاً⁽¹²⁾ مفادها أن التفاوت المشاهد في مستويات الرخاء في الدول حول العالم يمكن تفسيره بالاختلافات المشاهدة في المؤسسات السياسية التي تتوفر عليها مختلف المجتمعات، حيث تصنف هذه المؤسسات في مجموعتين: مؤسسات تعددية ومؤسسات إقصائية. ومع مرور الزمن تُفرز المؤسسات التعددية مؤسسات اقتصادية فعّالة تُوفر الحوافز الاقتصادية لأفراد المجتمع لتعظيم منافعهم (...). ويترتب على المؤسسات السياسية الإقصائية مؤسسات اقتصادية غير فعّالة (أو نهائية)، تعمل على إثراء النخبة المُمسكة بالسلطة السياسية من دون الالتفاف إلى مصالح أفراد المجتمع.⁽¹³⁾

وبعيداً عن مدى اتفاق أو اختلاف أطروحة الكتاب مع ما شهدته الدول العربية من حراك كانت إجابات المشاركين في مظاهراته تركز جميعاً على فساد الحكم والقهر السياسي وغياب العدالة الاجتماعية، فإن الأكد أن ما حصل منذ 2011 كان انعكاساً لتطور مؤسسات سياسية [عربية]⁽¹⁴⁾ اتسمت بالإقصائية وأفرزت مؤسسات اقتصادية فاسدة وناهية، وأدت في نهاية المطاف إلى اندلاع احتجاجات عارمة أفضت إلى زعزعة النظام السياسي الحاكم في بعضها، وإرباك نظم أخرى.

كان غياب العدالة الاجتماعية قاسماً مشتركاً بين المطالب الشعبية التي تُودي بها في البلدان العربية المختلفة، بأركانها الأربعة: اللامساواة في توزيع الدخل، واللامساواة في توزيع الأصول، واللامساواة في توزيع فرص العمل، واللامساواة في توزيع الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. وما زاد في تنامي شعور الشعوب بالغبين ملاحظتها استثنائية فئة أو جماعة بمداخل البلاد على حساب الفئات الأخرى، ما نمى لديها ثقافة السخط والشعور بالتهميش، والتمايز السلبي، ودفعها إلى تلمس طريق التظاهرات والاحتجاجات العارمة للتخلص من النظام السياسي القائم.⁽¹⁵⁾

لقد شكل إذن غياب العدالة الاجتماعية محركاً محورياً للدينامية الاحتجاجية المتجددة في معظم الدول العربية، حيث ارتبط بسوء توزيع الثروة، خاصة في ظل اعتماد النظم العربية الحاكمة على السند المادي في تدعيم شرعيتها والمتمثل أساساً في عائدات الربيع، بحيث تظهر محورية الربيع (النفطي وغير النفطي) الذي يتحكم فيه النظام السياسي العربي، في إمكانية تحكّمه في مقاليد السلطة وعملية توزيع



عائداته على المجتمع عامّةً وعلى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الذين يتنافسون عليه⁽¹⁶⁾.

وقد ساهم هذا السند المادي في تأخير عملية الاحتجاج الاجتماعي لسنوات، وإبقاء الوضع على حاله من دون أي تغيير سياسي، عن طريق اعتماد النظام لمبدأ الإشباع وليس الإقناع، بحيث كانت توزع العائدات على أفراد المجتمع بطريقة غير متوازنة، وأفرزت منهجيا ظاهرة الزيونية السياسية⁽¹⁷⁾.

وساعد هذا المنطق على كسب هذه النظم الولاء السياسي وشراء السلم الاجتماعي. وزاد في قدرتها في السيطرة على المجتمع وعلى المعادلة السياسية، مع كل زيادة في المداخل. لكن مع تقلص هذه المداخل انهارت معها العقود الاجتماعية القائمة على المساومات السلطوية، وعلى مبدأ مقايضة الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية لاسترضاء المواطنين، في مقابل سكوتهم عن أي مطالب بالاصلاح والتغيير.، وشهدت تلك الدول موجات حراك شعبي كبير.

ثانيا- عوامل استمرارية الحراك الشعبي في المنطقة العربية:

لطالما عرفت الدول العربية احتجاجات شعبية كان محركها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحترقة، استطاعت السلطة العربية الحاكمة أن تتعامل معها في كل مرة وإخمادها عن طريق تقديم تنازلات من دون أن يحدث تغيير سياسي حقيقي، انطلاقا من أن الوضع الطبيعي يجعل الشعب لا يميل إلى تناول الشأن العام أو الهمس به فقط في الخفاء.

لكن منذ مطلع 2011 تغير هذا الوضع، تغير فرض معه أن يتحوّل مصطلح الشعب إلى شعب فعليّ فاعل وقادر، فتحوّل التعبير "المجرّد" إلى وجود فعلي، والخنوع الذي ميز الشعب العربي إلى إصرار على فرض الإرادة الشعبية⁽¹⁸⁾.

إلى جانب ذلك يمكن رصد بعض العناصر التي أعطت لهذا الحراك قوته وصيته الذي تجاوز حدود كل بلد، واستطاع أن يتجدد في شكل موجات منذ 2016، وأهمها:

1- مراهنته على السلمية ونبذ العنف، فمنذ بداية الاحتجاجات حمل المشاركون فيها شعارات سلمية (سواء في المغرب، أو الجزائر أو السودان)، وهي الصورة التي



أضحت اليوم تميز الحركات الاحتجاجية المنتجة والمنظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

2- رفضه لأي تأطير سياسي، فلم يحمل المتظاهرون منذ اليوم الأول الذي قرّروا فيه النزول تلقائياً إلى الشارع، أي لونٍ سياسي. وعلى طول مسار احتجاجهم، وضعوا مسافة فاصلة بينهم وبين جميع الأحزاب السياسية، ومرد ذلك إلى عدم الثقة التي ميزت علاقة المتظاهرين بكل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

3- الصمود والتحدي والاستعداد للتضحية، فكان واحداً من أهم عناصر قوة الاحتجاجات هو الإصرار على الاستمرار في النضال والصمود، حتى النهاية، بالعزيمة والقوة نفسها، والاستعداد دائماً للتضحية، من دون المساس لا بامتلاكات الدولة أو الشعب فعكست سلوكاً حضارياً راقياً بشهادة الكثيرين.

4- بروز قوة مجتمعية جديدة، ففي إطار البحث عن نموذج تفسيري للحراك الذي عرفته الدول العربية يبرز نموذج التغيير الانتقاضي المقاوم، هذا النموذج يؤشر على تخلق قوة مجتمعية جديدة وطاقات انتقاضية، في شكل فاعل احتجاجي جديد غير حزبي وغير تقليدي، أبدع وسائله وطور خياراته وأنتج قياداته وراكم خبراته الانتقاضية في دينامية الفضاء العام،⁽¹⁹⁾ حيث عكس مستوى الوعي العالي الذي أثبتته الشارع ليس من خلال سلميته فحسب، بل من حيث كذلك ثقافته السياسية المفاجئة للكثيرين، والتي تجلت في نوعية وقيمة الشعارات المرفوعة، ودلالاتها السياسية والسيميائية العميقة، ثقافة ساهم في بلورتها الاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي.

5- دور التنشئة الشبكية في بلورة ثقافة سياسية جديدة: حيث يرى الكثير من المختصين أن الحراك العربي خرج من رحم تنشئة شبكية لم تدركها البنى السياسية السلطوية، وساهم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في تسهيل عملية التواصل بين شباب الحراك وبلورة وعي سياسي، والتأسيس لأنماط جديدة من المشاركة السياسية. ورسخت فيما تسلمت بقوة إلى جيل الشباب، وكسرت معها حاجز الخوف ورفض التابوات.⁽²⁰⁾



عكست الدينامية الاحتجاجية للحراك العربي في أكثر من دولة عربية، مراهنة أفراد المجتمع على سلمية حراكهم واستمراريته، وتجدد أساليبه وقوة تواصله وتنوع أشكاله النضالية والتنظيمية والحفاظ على مسافة تباعد مع الأحزاب الرسمية، وهي خصائص يمكن قراءتها من عدة زوايا:

أ- تؤكد أن الاحتجاج في الفضاء العام أصبح الأسلوب الأشدّ ملائمة لدى المجتمعات العربية عموماً للتعبير عن عدم الرضى وإيصال مطالبهم إلى من يهمه الأمر مباشرة، وفي ذلك رسالة واضحة عن رفض وجود وسيط مهما كانت صفته للتكلم باسم الشعب.

ب- ترى أن موجة الحراك الشعبي تتعكس تطوراً نوعياً في السلوك الاحتجاجي جسده جيل جديد من الحركات الاحتجاجية يستفيد من تراكم الحركات السابقة ويضيف إليها سمات جديدة، كركي وحضارية المظاهرات التي شهدتها معظم الدول.

ب- يطرح الأسلوب الاحتجاجي الذي يختار عرض مطالبه مباشرة في الشارع، أكثر من سؤال حول جدوى وجود مؤسسات الوساطة، وجدوى الانتخابات والمؤسسات التي تفرزها وحدود تمثيليتها، كما يدل على وعي شعبي وتخلص المجتمعات من ثقافة الخوف والتردد، وانتقالها من اللامبالاة والعزوف إلى المشاركة في صورة احتجاجات.

المحور الثاني: ما بعد الحراك العربي: إعادة تدوير السلطوية أم

بحث عن الديمقراطية

لقد جاء الحراك الشعبي ليفند مقولة الاستثناء الديمقراطي العربي المزمّن، ويؤكد أن التحول الديمقراطي ممكن التحقق والتخلص من النظام السلطوي الأبوي وبناء نظام ديمقراطي ليس بالأمر المستحيل. وأن إمكانية استبدال السلطة الأبوية ذات النزعة السلطوية التي لا تقبل النقد والحوار، بسلطة ديمقراطية نابعة من الاختيار الحر والواعي عبر انتخابات نزيهة أمر وارد.

أولاً- العالم العربي بعد الحراك... سلطوية تحتضر ونظام ديمقراطي جديد يتشكل:

يمكن قراءة الاحتجاجات الشعبية التي عرفتتها الدول العربية منذ 2011 وتجدها منذ 2016، من عدة زوايا، ولكن الأكد أن مثل هذه الأحداث قد أثبتت على الأقل حقيقتين لا يمكن لأحد إنكارهما، حقيقة أولى تركز على انتهاء عاملي الخوف



سنة 2011 والمال الريعي سنة 2014، ما دفع الأفراد إلى الاحتجاج والتظاهر. ورغم أنه (أي الاحتجاج) أخذ ملمحا اقتصاديا واجتماعيا إلا أنه كان سياسيا بامتياز وطالب في كل الدول التي شهدته بإسقاط النظام القائم هناك.

وحقيقة ثانية تؤكد على ما باتت تعانیه السلطوية في الوطن العربي من هشاشة ماثلة للعيان، بعدما نضبت عوامل استدامتها، وتعرت عوامل فشلها في معالجة مشاكل شعوبها. سلطوية هشة يمكن للغضب الشعبي تهديدها في أي لحظة، كما أظهرت ذلك مصر وتونس واليمن وليبيا وسورية، والجزائر والسودان.

لكن ذلك لم يمنع اتجاه بعض الدراسات المتشائمة إلى التأكيد أن ما حدث بعد 2013 من ارتدادات عنيفة في بعض الحالات، إنما دليل قوي على عودة السلطوية في العالم العربي. وقدمت في ذلك تجاوز تداعيات الأزمة في ليبيا حدود البلاد، وسوريا نموذج "الحراك العربي" الذي أدى إلى حرب أهلية، ومصر التي عاد فيها النظام السابق، حيث أن رئيسها الحالي كان عضواً في الجيش سابقاً، كأدلة على انتكاسة الحراك العربي وعودة السلطوية.

وفي المقابل ظهر فريق آخر أكثر تفاؤلاً بإمكانية تحرر الدول والمجتمعات العربية من النظام السلطوي وبناء نظام ديمقراطي، وقدم نجاح التجربة التونسية في التحرر من إرث نظام بن علي والمضي قدماً في بناء مؤسساتها التشريعية والحزبية حتى لا يُخلق فراغ يؤدي إلى الفوضى. وتجدد الحراك العربي في الجزائر كما المغرب والأردن بعد ثماني سنوات بهذا الزخم الشعبي الكبير الذي استطاع أن يصمد لأكثر من ثماني أشهر (الجزائر)، وتميزت مسيرته بالرقى والحضارية والسلامية، وأفرزت إسقاط رأس النظام السياسي (في الجزائر)، وأثبتت أن المواجهة مفتوحة مباشرة مع الملكية، من أجل السير قدماً في إحداث الإصلاح السياسي (في المغرب)، كأكبر دليل على أن السلطوية في العالم العربي تحتضر وأن إمكانية قيام نظام ديمقراطي ليس بالأمر المستحيل.

وما بين النظرتين (المتشائمة والمتفائلة)، تأتي نظرة ثالثة لتؤكد أن ما عرفته الدول العربية من موجة ثانية من الحراك، هو دليل واضح على هشاشة السلطوية العربية، وفشلها في تقديم الحلول الناجعة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعوبها



التي لم تعد تقبل بالحجج القديمة التي تبقى أنظمة تحتكر صناعة القرار وتحتكر الفشل أيضا، وتحتمي بغياب المؤسسات التي تسببت هي بعدم تطويرها. ولم تعد حجة نحن/السلطوية أو الفراغ بذات درجة إقناعها السابق، بعدما أثبت الحراك رفض المجتمعات العربية إعادة تدوير السلطوية بحلل جديدة تنتج نفس الإخفاقات القديمة.⁽²¹⁾ ولم تدرك حقيقة أنها تتعامل مع أجيال جديدة أكثر تعليماً وتمديناً وترابطاً، وأيضاً أكثر تصميماً على رفض خيارات السلطة، مما كان عليه آباؤهم وأمهاتهم⁽²²⁾.

ثانياً- في إمكانية قيام نظام ديمقراطي عربي:

في محاولة لإيجاد تفسير لما شهدته المجتمعات العربية من دينامية احتجاجية أعطت الباحثة إنغريد تورنر تفسيراً مفاده أن الشباب العربي سيستعيد أنفاسه ويجمع قواه من أجل المطالبة بإقامة نظام أكثر عدالة وديمقراطية. ورأى الأستاذ برهان غليون في وجود تطور باتجاه إقامة نظام ديمقراطي نظراً لما أصاب النظام السلطوي من ثغرات، مستدلين في ذلك بانخراط المجتمعات العربية بمجملها في حركة التغيير وليس فقط فئات معينة، وبقدرة الشباب على تعلم استراتيجيات جديدة في عملية استغلال التكنولوجيا واحتلال الفضاءات العامة وحملات التوعية.

وإذا كانت هذه التنبؤات قد صدقت في أكثر من قطر عربي نسبياً بإسقاط النظام الحاكم، أو دفعه باتجاه الإصلاح السياسي، فإن الحفاظ على مكتسبات الحراك والاتجاه في طريق بناء نظام ديمقراطي مستقر ما زال طويلاً.

ويتطلب البحث عن عوامل إقامة نظام ديمقراطي في البلاد العربية، بعيداً عن نظرية "الاستثناء العربي" التي توّظف المقاربة الثقافية كعائق لقيامه مستتدة إلى حجة عدم أهلية هذه المجتمعات لتبني النموذج الديمقراطي "الغربي"، الوقوف أولاً عند التغيرات التي عرفتها المجتمعات العربية، التي أثبتت رفضها للنظام السلطوي، ثم التأكيد ثانياً على التراجعات التي عرفها النظام الديمقراطي الغربي نفسه، بحيث لم يعد غياب الديمقراطية الليبرالية صفة لصيقة بالعالم العربي فقط، بل بات غيابها واضحاً في كل بقاع العالم وأنها تلفظ أنفاسها حتى في الغرب؛ حيث نشهد تحولها إلى ديمقراطية مزيفة ونيوليبرالية... ديمقراطية للنخب ومعادية للإنسان⁽²³⁾.



ومن بعدها يُصبح التساؤل مشروعاً عن النموذج الديمقراطي الذي عليها أن تتبناه، والمفروض أن يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وصياغة نموذج ديمقراطي عربي، يضمن أوسع مشاركة جماهيرية⁽²⁴⁾.
تحتاج الإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها إلى تقييم وتشريح دقيق للوضع العربي اتجاه الديمقراطية، من أجل التحديد العلمي لعوائق توطين الديمقراطية في السياق العربي ما يسمح بعودة السلطوية في ثوب جديد (سلطوية ناعمة) أولاً، من دون إطلاق التعميمات على أساس أن لكل تجربة انتقال إلى الديمقراطية شروطها الخاصة، وأن المحدد الرئيس والحاسم في هذه العملية التاريخية هم الفاعلون السياسيون. ثم البحث في سبل إقامة نظم حكم جديدة على أسس ديمقراطية جديدة تماماً عن الأسس التي كانت سائدة قبل هذا الحراك.

1- في عوائق توطين ديمقراطية عربية: تتعدد العوائق التي تقف في سبيل إقامة نظام ديمقراطي على أسس جديدة تراعي متطلبات الحراك الشعبي الذي رابطت لأجلها الجماهير العربية لأشهر في مختلف الميادين. ولما كانت التجربة العربية المنبثقة عن هذا الحراك الشعبي وارتداداته التي كانت عنيفة في بعض الحالات (ليبيا وسوريا واليمن)، ومهدت لعودة النظام القديم في حالات أخرى (مصر)، أمراً طبيعياً كما يدل على ذلك مفهوم "الثورة المضادة" الذي خصص له أندري ديكوفلي André Decoufle فصلاً كاملاً في كتابه "Sociologie des révolutions" دلالة على أن الثورة المضادة ظاهرة سوسيولوجية وتاريخية، مثل الثورة تماماً، فإن تجاوز هذه الارتدادات والخروج بمكتسبات الحراك الشعبي إلى بر الأمان يبقى رهين عاملين مهمين يعيقان توطين الديمقراطية في المجال السياسي العربي، ستركز عليهما الدراسة التي لم تتكرر أبداً وجود عوامل أخرى .

يتعلق الأول بالإرث السلطوي الذي خلفته نظم الحكم المطاوعة بها، من مؤسسات وثقافة وأساليب تسيير، خاصة إذا علمنا أن النظام القديم، كما كشف عن ذلك حراك التغيير الشعبي، لا يزول بالضرورة بزوال مؤسسه، بل يبقى كثقافة وذهنية تعيد إنتاج ذاتها في قوالب سياسية مختلفة وبطريقة لا واعية في أحيان كثيرة.



وقد ركزت الدراسة على الموروث السلطوي لأن له امتدادات تاريخية متأصلة تسبق بزمن طويل جدا نظم الحكم المخلوطة مؤخرا بفضل الحراك، ويلقي بضلاله حتى في العصور الحديثة. وفي هذا الصدد يرى البعض أن مفهوم "حكم الفرعون" مثلا والذي يعني أن السلطة تتبع من إرادة الزعيم وليس من الشعب سائد في المنطقة وينعكس في منطلق السلطة الحاكمة اتجاه بعض الكيانات المجتمعية، وما زال هذا المنطق سائدا حتى الآن بحيث يصاحبه تدابير لكبح تطور مجتمع مدني فاعل وفعال.

ورأت الدراسة أنه ورغم الاختلافات في طبيعة الموروثات السلطوية فيما بين البلدان التي شهدت حراكا شعبيا ويمكن أن تكون عائقا في وجه البناء الديمقراطي، تبقى عقلية استحوذ الفئز على كل شيء من بين المنافسين السياسيين واحدة من أكثر الموروثات إضعافا. وهو ما يتجلى في مؤسسات يُعين العاملين فيها على أساس الولاء السياسي بدلا من الكفاءة، وتسييس جهاز الدولة، ما يساهم في بناء صرح من العلاقات الزبونية التي يكون فيها الولاء على قدر العطاء، وشراء نظم الحكم للدعم مقابل العمل السياسي بالمحسوبية.⁽²⁵⁾

ويتعلق الثاني بالأعراض السياسية لما تسميه أدبيات الاقتصاد السياسي بـ "لعنة الموارد"، حيث تركز هذه المقاربة على الربط بين ما توفره الرئوع من موارد مادية وما بين غياب الممارسات الديمقراطية.

وعليه فإن استمرار اعتماد الدول العربية التي شهدت حراكا شعبيا على الاقتصاد الريعي (النفطي وغير النفطي) من دون التحول إلى الاقتصاد المنتج، سوف يؤدي إلى تكس الثروة الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية أو أي مصدر ريعي آخر، ما يعزز فرص إحكام النخبة السلطوية الحاكمة سيطرتها على المجتمع من خلال شراء ولاءات الفئات الفاعلة في المجتمع وتجنب المسائلة عبر عملية التوزيع، ومن ثم إحباط أي محاولة للتغيير السياسي.⁽²⁶⁾ وفي المقابل فإن تراجع حجم المداخل الريعية سوف ينعكس على الوضعية الاجتماعية للمواطنين ما يدفعهم إلى الانتفاضة أكثر.

2- في إمكانية بناء نموذج عربي للديمقراطية: ظل تحليل الوضع العربي أسير أنموذجين تفسيريين هما المقاربة الثقافية والمقاربة البنوية، في ظل هيمنة براديفم



يرتكز على نظرية استمرارية الاستبداد التي صورت المجتمعات العربية "راكدة" و"عصية على التغيير" بسبب غياب إحساس شعوبها بالحاجة إلى الديمقراطية.⁽²⁷⁾ وأمام عدم كفاية هذين الأنموذجين في تقديم تحليل دقيق للدينامية الاحتجاجية المتجددة في المنطقة العربية، بسبب انفصالها عن مجتمعاتها وعدم قدرتها على إدراك إمكانات التغيير الكامنة داخلها، برزت محاولات جديدة لتجاوز المأزق الفكري الذي وقعت فيه المقاربات الآنف الذكر، وحاولت تقديم بدائل جديدة لها منطلقات فكرية نابعة من الذات العربية الإسلامية، وركزت عن إمكانية ابتداء نموذج عربي للديمقراطية يراعي خصوصية البيئة العربية .

وإذا كانت بعض الأدبيات ترى في أن مشكلة العالم العربي، هي مشكلة الحكم: كيف يكون؟ كيف يكون الوصول إليه؟ كيف يمكن أن تجد فيه مكانا وتندمج في نظامه كل مكوناته الثقافية والعرقية؟ وترى أخرى أن واحدة من أسباب الحراك الشعبي الذي اشتركت فيه كل المجتمعات العربية يتعلق بطبيعة النظام السلطوي، فإن أول خطوة في سبيل إقامة نظام ديمقراطي هي إقامة نظم حكم جديدة على أسس ديمقراطية جديدة تماما عما كان سائدا على أن تبدأ هذه العملية من واقع المجتمع ذاته وأوليات المرحلة التاريخية الراهنة. وتتم بتجارب الدول الأخرى للاستفادة وأخذ الدروس والعبر، وتنتهي بترجمة أهداف التحركات ومطالب الشعب إلى ترتيبات مؤسسية وأطر قانونية ودستورية وسياسية تشكل مجتمعة ملامح النظام السياسي الديمقراطي المنشود. وأهم هذه الترتيبات: تقييد سلطة الحكام؛ من خلال تفعيل مبدأى استقلالية السلطة القضائية والرقابة القضائية، تعزيز فعالية النظام الحزبي والنظام الانتخابي، وتعزيز سلطة المواطنين من خلال التفكير في وسائل أخرى لتمكينهم بشكل عام، من ممارسة السلطة.

تبني النظم الجديدة بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، كآلية مهمة لجعل الشعب سلطة رابعة مثل استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي، وتبني الاقتراح الشعبي الذي يسمح للناخبين باقتراح مشروع قانون ورفع له للبرلمان لمناقشته. أو تبني أسلوب عزل الحكام إذا أخلوا بواجباتهم وإعادة الانتخابات أو إجراء انتخابات مبكرة.



اعتماد ثقافة جديدة؛ قائمة على "التآلف كثقافة تلون مواقف المواطنين وتعبّر عن ثقافة التعايش السلمي القائم على المحبة والمساواة والحرية بين المواطنين"⁽²⁸⁾، إلى جانب تبني مبدأ التوافق الذي ينصّ على وجوب إشراك كل مكونات المجتمع في بناء دولة الحقّ والقانون والعدالة. ويصبح النموذج الديمقراطي الأكثر تناسبا مع المجتمعات العربية هو ديمقراطية الشراكة الوطنية التي تقوم على مبدأي التآلف والتوافق. الأمر الذي يُضعف حاجة القوى الوطنية للاستقواء بالعامل الخارجي ضدّ بعضها البعض، كما يقلّل من فرص بعض تيارات الحركة السياسيّة للانفراد بالسلطة، سواء بالاستناد على الشرعيّة الانتخابيّة أو العنف⁽²⁹⁾.

خاتمة:

لقد فتح الحراك العربي منذ 2011 نقاشا موسعا حول إمكانية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ودحظ ضمنا مقولة الاستثناء العربي من المد الديمقراطي. لكن الارتدادات التي عرفتتها بعض التجارب أعادت إلى الواجهة النظرة التشاؤمية بعدم أهلية العرب للديمقراطية. إلى أن هبت رياح الاحتجاج مرة أخرى في دول عربية كثيرة بما فيها التي شهدت احتجاجات، عكست طوق المجتمعات العربية للتغيير والعيش في كنف نظام أكثر عدالة وديمقراطية، إذا ماتم مراعاة ما يلي:

- 1- إعادة بناء مقولات جديدة أكثر تفسيرية تتلاءم مع مقولات الحضارة العربية الإسلامية يمكن بواسطتها دحض مقولات الاستثناء العربي من المد الديمقراطي.
- 2- التأكيد أن الديمقراطية ليست مذهباً سياسياً ولا ترتبط بأيدولوجيا محددة، ومن ثم لا يمكن احتكارها من طرف الغرب، خاصة في وجود جذور لها خارج الحضارة الغربية المعاصرة، كحكم القانون الذي مورس في الدولة الإسلامية الأولى قبل أن يكتب عنه فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر بألف سنة على الأقل.
- 3- ضرورة التفكير وإعمال العقل عند بناء النظام الديمقراطي استنادا إلى ما يفرضه الواقع من تحديات، وما يريده الافراد من مطالب⁽³⁰⁾ ما يباعد التعامل مع الديمقراطية كوصفة قابلة للتصدير.



- 4- إدراك أن الحراك الشعبي الذي اندلع في الدول العربية منذ 2011 وتجده في شكل موجات يعكس في حقيقة الأمر محاولة لإيجاد حل لمشكلة الحكم في هذه الدول، ويدل على طوق المجتمعات العربية للديمقراطية.
- 5- ادراك أن تحقيق ذلك متوقف على إحداث تغيير سياسي حقيقي يروم التخلص من الاستبداد والتخلف، ويمنع عودة السلطوية في أي شكل من الأشكال.
- 6- يبقى كل ذلك مرهون حسب رؤية المفكر محمد أركون بإحداث "ثورة في الوعي تقوم على إعادة قراءة تاريخ المجتمعات العربية وتراثها على اعتبار أن أساس مشكلات حاضر هذه المجتمعات تضرب جذورها في استمرار وعي لا يزال غير متحرر من إكراهات الماضي البعيد المعاد إنتاجه جيلا بعد جيل ولا يزال إلى اليوم.⁽³¹⁾

الهوامش والمراجع:

- (1) - Daoud Kuttab: An Arab "Third Way", On the website: <https://en.qantara.de/content/commentary-by-daoud-kuttab-an-arab-third-way> Browsing on: 13/10/2019.at 09: 00
- (2) - أديب نعمة: الحراك السياسي والمجتمعي في البلدان العربية إلى أين: هل من أفق لمشروع نهضة جديد؟، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، ص 02.
- (3) - Jan Kuhlmann: The Arab Spring and Political Chang: Are Arabs Capable of Democracy?", On the website: <https://en.qantara.de/content/the-arab-spring-and-political-change-are-arabs-capable-of-democracy>, browsed on: 06/10/2019at 09: 00
- (4) - فرج محمد نصر لامة: تحولات الربيع العربي مقاربات نظرية، المؤتمر العلمي العالم العربي في عالم متغير، معهد البحوث والدراسات القاهرة، 2013، ص ص 5 . 13.
- (5) - تبخيس العمل السياسي خطر يواجه مسار الانتقال الديمقراطي الوطني، الموقع الرسمي لشبيبة العدالة والتنمية: <https://jjd.ma/?p=9931>
- تم التصفح بتاريخ: 2019/10/07 على الساعة 10: 00.
- (6) - سلامة كيلة، "الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي"، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/10>
- تم التصفح بتاريخ: 2019/10/06. على الساعة: 10: 00.
- (7) - لتفاصيل أكثر انظر العمل المرجعي لجون واتريوري حول الملكية المغربية: John Waterbury: The Commander of the faithful, The Morrocan political elite. A study in segmented politics, New York, Columbia University Press, 1970
- (8) - عبد النور بن عنتر: الحراك الجزائري: المراهنة على السلمية لبناء دولة ديمقراطية، ندوة مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 16 أبريل/شباط 2019 .



- (9) - محمد عجماتي وآخرون: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، ط.1، (د.م.ن)، روافد للنشر والتوزيع، 2016، ص 7.
- (10) - للاطلاع أكثر انظر: إحسان كنون، التغيرات السياسية المقارنة في المغرب والمشرق، بعد سبع سنوات من قيام الربيع العربي، 2018.
- (11) - أمارتيا كومار سن: التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.
- (12) - Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty (London: Profile, 2012).
- (13) - علي عبد القادر علي: العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3/9، صيف 2014، ص9.
- (14) - حتى وإن كانت توطئة الكتاب تناولت حالة الحراك في الدول العربية مركزة على مصر فذلك لا يمنع من سحب التحليل على دول عربية أخرى كتونس واليمن وحتى المغرب والجزائر والأردن خاصة وأن هذه الأخيرة شهدت عودة قوية للحراك الشعبي منذ 2016، أدت إلى إرباك النظام الملكي (المغربي والأردني)، وإسقاط رأس النظام السياسي الجزائري.
- (15) - أحمد عبد الملك، "غياب العدالة الاجتماعية"، صحيفة الاتحاد، النسخة الالكترونية، العدد الصادر في 2016/09/29، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/91281/>
- تم التصفح بتاريخ: 2019/10/07، على الساعة: 10:00.
- (16) - Ross M.L: Does Oil Hinder Democracy ?, World Politics, Vol.53, No.3, (Apr.2001), pp 325-361
- Lam R., Wantchekon L: Political Dutch Disease, Memio, New York University, (Nov. 2002),
- (17) - Addi, Lhouari: L'impasse du populisme, Alger, Ed ENAL, 1990, p78 .
- (18) - سلامة كييلة، "الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي"، المرجع السابق
- (19) - سلمان بو نعمان: أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، (د.س.ن)، (د.م.ن)، ص13.
- (20) - مجموعة مؤلفين: العنف والسياسة في المجتمعات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (21) - مروان المعشر، هشاشة السلطوية في الوطن العربي، على الموقع الإلكتروني: <https://www.minbarlibya.org/?p=15856>
- تم التصفح بتاريخ: 2019/10/10. على الساعة: 22:00
- (22) - Dalia Ghanem: Limiting Change Through Change: The key to the Algerian Regim's Longevity, may 08, 2018, Carnegie middle east center, on the website: <https://carnegie-mec.org/>, Browsing on: 11/10/2019. at 11: 00
- (23) - Interview with Islamic scholar Stefan Weidner, " Thinking outside the Western



box", On the website: <https://en.qantara.de/content/interview-with-islamic-scholar-stefan-weidner-thinking> , browsed on: 02/10/2019 at 10: 00.

(24) - السيد ياسين، "تأثيرات التحولات الديمقراطية على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الدول العربية"، المرجع السابق، ص56.

(25) - لوريل أي ميللر، جيفري مارتيني: بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي، ورقة قدمت إلى ورشة العمل الخاصة بالسياسات والتدابير العملية التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لاقامة مؤسسات واتباع ممارسات لاستدامة الديمقراطية، تركيا، منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية، 2013/04/24، ص 03.

(26) - توفيق حكيمي، فاطمة الزهراء حشاني: إشكالية العلاقة بين الشراء والاستبداد: قراءة في الأعراض السياسية لـ"لعنة الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة العدد التاسع، جويلية 2016، ص (02).

(27) - لتفاصيل أكثر انظر:

Larry Diamond: Why are there no Arab Democracies?, Journal of Democracy, Volume 21, Number 1, January 2010.

(28) - محمد عبد العزيز ربيع، "الديمقراطية والثقافة"، على الموقع الإلكتروني: <https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/09/culture-democracy>

تم التصفح بتاريخ: 2019/09/10. على الساعة: 11:00.

(29) - لوريل أي ميللر وجيفري مارتيني بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي، المرجع السابق، ص04.

(30) - عبد الفتاح ماضي، من مغالطات فهم الديمقراطية في ديارنا، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/11/7/>

تم التصفح بتاريخ: 2019/10/13. على الساعة: 10.00.

(31) - ابراهيم سعدي، "لماذا لم يزهر الربيع، مجلة الجديد، على الموقع الإلكتروني:

<https://aljadedmagazine.com>

تم التصفح بتاريخ: 2019/10/13 الساعة: 09.30.

